مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد الثامن- ديسمبر 2017

OEBUniv.Publish

التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الاستراتيجية–دراسة حالة الجمارك الجزائرية -

Switch to digital customs as an input to achieve strategic vigilance - Study of the case of Algerian customs -

أ.عيسى بوراوي جامعة الجزائر 3،أ.عمار ميلودي، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

الملخص

تعتباليقظة الاستراتيجية من الأساليب الجديدة في علم الإدارة الحديثة، فهي تساهم في تقريب المنظمات من مختلف الأطراف ذات المصلحة، من ذلك برزت أهمية تبني نظام اليقظة والتدقيق في عملية رصد بيئة المنظمة لضمان تحكم أكثر في نظام المعلومات.

إن إدارة الجمارك وبالنظر للتطور الذي شهده الاقتصاد الوطني وظهور أدوار جديدة لهذه الإدارة، فهي تسعى حاليا للاستثمار في الموارد المتاحة لديها إذ ركزت في برنامج العصرنة الذي قامت به مؤخرا على تكنولوجيا المعلومات وأولته أهمية كبيرة.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن عصرنة الإدارة الجمركية لتتماشى ومتطلبات اليقظة الاستراتيجية تتطلب تظافر الجهود من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

ولكي تقوم مؤسسة الجمارك بدورها كما ينبغي في ظل اقتصاد السوق، يجب أن تتغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجهها، ومن بينها نقص الإمكانيات والوسائل اللازمة لتمكين الأعوان الجمركيين من أداء مهامهم على أكمل وجه.

Abstract

Strategic vigilance is one of the new methods of modern management. It contributes to bringing together organizations from different stakeholders. The importance of adopting a system of vigilance and auditing in the process of monitoring the organization's environment to ensure greater control of the information system has been highlighted.

The Customs Department, in view of the development of the national economy and the emergence of new roles for the Department, is currently seeking to invest in the resources available to it, focusing on its recent modernization program on information technology, which has attached great importance.

In this study, we found that modernizing customs administration to meet the requirements of strategic vigilance requires concerted efforts to achieve the established objectives.

In order for the customs establishment to play its proper role in a market economy, it must overcome the problems and difficulties it faces, including the lack of means and means to enable customs agents to perform their duties to the fullest.

إشكالية البحث: تعتبر الجمارك الجزائرية قاطرة الدولة وذراعها الأساسي في تحقيق سياسة التنويع الاقتصادي التي تنتهجها الدولة الجزائرية، كما تساهم بشكل فّعال في تحقيق كافة أهداف التنمية. وقد نجحت الإدارة الجمركية في إنجاز العديد من المشروعات التي تصب في تحقيق هذا التوجه، منها مشروع المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2016-2019. كما تقوم الجمارك الجزائرية بدور كبير في دعم التنمية الاقتصادية من خلال اضطلاعها بتحصيل الرسوم الجمركية وحماية الاقتصاد الوطني. ومن ثم المساهمة في سياسة التنويع الاقتصادي. بالإضافة إلى الدور المحوري في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية البشرية التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال استقطابها للكفاءات البشرية من مختلف التخصصات وشتى المستويات. ومن ثمة فإن تطور العمل الجمركي مرهون بمدى مواكبة الادارة الجمركية الجزائرية للتطورات التي تحدث على الصعيد العالمي في كل المجالات وخاصة منها مجال التكنولوجيات الحديثة.

لقد عرف القرن الواحد والعشرون تحولا كبيرا في تسيير المنظمات. بحيث زاد التوجه نحو عالم تكنولوجيا المعلومات واليقظةالاستراتيجية وانتشرت تطبيقاتها في مجالات الأعمال والخدمات الحكومية وباقي الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعود هذا الانتشار إلى ما تمنحه اليقظة الاستراتيجية من مرونة في التعامل، مما يسهل التواصل بين المتعاملين.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم اليقظة الاستراتيجية في تطوير رقمنة الإدارة الجمركية في الجزائر.

وتتبثق عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الاسئلة الفرعية:

1. ماذا نعني بنظام المعلومات واليقظة الاستراتيجية؟
2. ماذا نعني بالجمارك الرقمية والتحصيل الإلكتروني؟
3. ماهي العلاقة بين رقمنة الإدارة لجمارك واليقظة الاستراتيجية؟

2-فرضيات البحث

- يساهم تطبيق التدقيق الاستراتيجي واليقظة الاستراتيجية في تحسين أداء الإدارة الجمركية.

3-أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

-محاولة توضيح المنطلقات الفكرية لموضوعي اليقظة الاستراتيجية وإدارة الجمارك.

-إبراز الدور الذي تلعبه رقمنة الإدارة الجمركية في تحسين أداء إدارة الجمارك.

4-الداسات السابقة للموضوع: من بين أهم الدراسات السابقة نجد الآتي:

الدراسة الأولى:

1-Mohamed DJELTI, Bouchama CHOUAM, L'impératif des TIC en Algérie, Une étude menée par des chercheurs afin d'identifier les concepts de base pour TIC et son rôle dans le temps présent

الدراسة الثانية:

2-ARBAOUI Kheira, BERRAS Dalila, VEILLE STRATÉGIQUE ET GESTION DES RISQUES, Une introduction de documents de recherche à la définition de la conduite de la gestion des risques dans les douanes algériennes était Aschas plusieurs des résultats les plus importants de lanécessité de prévoir le risque de coutumes

الدراسة الثالثة:

3- Brahim ZAOUI, Les nouvelles technologies de communication et de l'information,Quel impact sur le travail et son organisation ?- Approche ergonomique- Une étude réalisée par le chercheur à démontrer le rôle de l'information dans Ttknlogia améliorer le travail administratif et a conclu que l'introduction du système Hedda dans tous les domaines de l'administration

أولا: الإطار المفاهيمي للجمارك الرقمية.

ثانيا: نظام المعلومات واليقظة الاستراتيجية.

ثالثا: مساهمة التدقيق الاستراتيجي في اليقظة الاستراتيجية لتحسين نظام المعلومات بالإدارة الجمركية

رابعا: نتائج وتوصيات.

المحور الأول: الإطار المفاهمي للجمارك الرقمية

لعل العقبات الجديدة والضغط المتزايد الناتج عن تطور التجارة الخارجية. أديا إلى ظهور توجه جديد يتمثل في تغيير نمط التسيير. أي الانتقال من الإدارة التقليدية اليدوية إلى الإدارة الإلكترونية. وبالتالي سوف نتناول في هذا المحور بالتفصيل هذا النمط الجديد.

أولا: مفهوم الخدمات الالكترونية

تعني توصيل الخدمات الحكومية للمواطن باستخدام الطرق الإلكترونية ووسائل الاتصالات الحديثة بكفاءة عالية. والانتقال من طرق التقديم التقليدية للخدمات لطرق حديثة تيسر الإجراءات وتبادل المعلومات بين مؤسسات الدولة فيما بينها ومؤسسات الدولة والمواطن.(عايدة سيد خطاب، 2003، ص4).

ثانيا: تعريف الإدارة الجمركية الرقمية:

تعني رقمنة الإدارة الجمركية تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق رؤية ورسالة الإدارة الجمركية. وهي تدعم عملية جمركة البضائع كلها انطلاقا من تلقي الطلبات، وقبول ومعالجة منافسة السلع للاستيراد، والتصدير، والعبور، وسداد الرسوم والضرائب المستحقة، إلى غاية انتهاء البضائع من الرقابة الجمركية أو مرحلة منها فقط.

وحسب منظمة الجمارك العالمية فإن مصطلح الجمارك الرقمية يعني: أي نشاط آلي أو إلكتروني يسهم في فعالية وكفاءة العمل الجمركي، وكذا تنسيق الأنشطة الجمركية (النظم الآلية لتخليص الجمركي، النافذة الواحدة، التبادل الالكتروني للمعلومات). بالإضافة الى مواقع توصيل المعلومات لتعزيز الشفافية، وكذا استخدام الهواتف الذكية.(خالد أمين عبد الله،2007، ص 166).

ثالثا: فوائد الإدارة الجمركية الرقمية

تتجلى أهمية أي نظام آلي محوسب من طبيعة الأهداف والنتائج التي يسعى لتحقيقها. وبصفة عامة، يمكن القول بأن الغاية الأساسية من تركيب وتشغيل هذا النظام. تتمثل في تحسين الاقتصاد الوطني وتعزيز بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري وذلك من خلال:(اشوك شاندا وشلبا كوبرا ترجمة عبد الحكيم الخزامي، ،2002، ص33).

المساهمة في تطوير الإدارة الجمركية، من خلال ميكنة إجراءات التخليص الجمركي للسلع المستوردة والمصدرة؛

1. تبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية. من خلال تسريع وخفض الوقت الذي تأخذه إجراءات التخليص الجمركي والإفراج عن البضائع؛
2. المساهمة في رفع مستوى التعامل الراقي مع كافة المستوردين والمتعاملين في المنافذ الجمركية، كون التخليص يتم آليا. واعتماد نظام الانتقائية لتحديد البضائع الخاضعة للمعاينة من غيرها. وكذلك الاختيار العشوائي للمعاينين في بعض المنافذ الجمركية؛

3. توفير قاعدة متكاملة من البيانات والمعلومات الإحصائية لكافة الجهات ذات العلاقة. وبما يساعد على التخطيط الاقتصادي واتخاذ القرار السياسي والاقتصادي، من خلال تمكين هذه الجهات من الحصول على البيانات إلكترونيا؛

رابعا: تعريف السداد الالكتروني للضرائب الجمركية

يعني مصطلح السداد الالكتروني للضرائب الجمركية استخدام أساليب الدفع الالكتروني مثل: بطاقات الائتمان أو بطاقات الخصم الفوري من الرصيد، وتحويل المبالغ بشكل الكتروني أو الدفع عبر شبكة الأنترنيت لتسوية الضرائب والتكاليف المتعلقة بإجراءات تخليص السلع المصرح بها لأغراض الاستيراد أو التصدير.(AndréBoyer et autres1997 ,P247).

خامسا: مزايا الخدمة الجمركية الالكترونية

يتيح التوجه نحو الجمارك الإلكترونية جملة من الإيجابيات نذكر منها:(عايدة سيد خطاب، 2003، ص5)

1. سداد جميع المستحقات الحكومية من مكان العمل دون الحاجة للتوجه لفرع البنك؛
2. إمكانية خدمة السداد طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة؛
3. إمكانية الاستعلام عن الرسوم الجمركية. ودفع الضرائب المستحقة وتأكيد العمليات إلكترونيا؛
4. توفير الأمن في وسائل السداد باستخدام تكنولوجيا تشفير عالية الكفاءة لضمان سرية عملية الدفع والتأكد من أن العملية تمت فقط عن طريق الشخص المفوض من قبل الشركة (العميل) ولمدفوعات تخص الشركة فقط؛
5. إمكانية متابعة عمليات الدفع واستنساخ التقارير.

سادسا: متطلبات التحول نحو الادارة الجمركية الرقمية

هناك جملة من الركائز ينبغي توفرها من أجل انجاح هذا التحول الاستراتيجي ونذكر منها. (Baumard ph, 2014; p20)

1. ضرورة امتلاك الإدارة الجمركية لقاعدة بيانات شاملة وآمنة؛
2. ينبغي وجود مورد بشري مؤهل لإتقان الفنيات التكنولوجية ومتابع لكل مستجداتها؛
3. يجب بناء علاقة تشاور وتبادل المعلومات مع بقية الإدارات الجمركية على المستوى العالمي والاستفادة من خبرتها؛
4. الاستفادة من الخبرات والدرات التدريبية التي يقدمها خبراء منظمة الجمارك العالمية في هذا المجال؛

المحور الثاني: نظام المعلومات واليقظة الاستراتيجية.

يعتبر نظام المعلومات واليقظة الاستراتيجية من أهم نقاط التحول في الوقت الحالي، إذ أثر كثيرا هذان العاملان على الاقتصادية وساهما في الدفع بعجلة النمو وتسهيل العمليات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية والإدارة الجمركية.

I- اليقظة الاستراتيجية :

1- تعريف اليقظة الاستراتيجية:

"اليقظة هي النشاط الذي يمكننا من البقاء على علم بكل المستجدات في القطاع الذي نشغله".(Ait el hadj , 1993, p 89)

وهي أيضا، سيرورة الجمع المستمرة واستعمال المعلومات الاستباقية، والمتعلقة بالتغيرات الحساسة الحاصلة في البيئة الخارجية للمؤسسة من طرف أشخاص متطوعين وبصفة إدارية، وهذا من أجل خلق فرص عمل، وتقليل المخاطر، وعدم التأكد، مما يسمح للمؤسسة بالتصرف في الوقت المناسب.(Labonde Legendre , www.mmedium.com)

يمكن كذلك تعريف اليقظة الاستراتيجية على أنها القيام بعملية رصد ومتابعة لكل ما يحدث في بيئتها من تحولات والذي يمكنها من اقتناص الفرص المتاحة وتجنب المخاطر أو التهديدات، كما أن اليقظة تعتبر نظاما يساعد على التكيف مع متغيرات المحيط وعلى اتخاذ القرارات الاستراتيجية.**زياد عبد الحليم واخرون، 2011، ص15).**

2- الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية

الذكاء الاقتصادي يعتبر أوسع وأشمل من اليقظة الاستراتيجية، فإذا كانت اليقظة الاستراتيجية تهتم بالمحيط القريب للمنظمة أو المؤسسة من خلال رصد المعلومات ومتابعتها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة لاستمرارها سواء بالمواجهة أو التكيف مع هذا المحيط، فإن الذكاء الاقتصادي يشمل إضافة إلى اليقظة الاستراتيجية كل المفاهيم الأخرى كالأمن الاقتصادي، وإدارة المعارف، وإذا كان دور اليقظة يتمثل في التحري الاستكشاف فإن للذكاء الاقتصادي دور التموضع.(كرسبين سيمون، ترجمة خالد العامري، 2008، ص 69).

يمكن اعتبار اليقظة مرحلة من مراحل الذكاء الاقتصادي، وهي تهتم في مضمونها برصد محيط المؤسسة وهي كذلك عملية منظمة ومستمرة بغرض البقاء على علم بكل المستجدات في القطاع الذي تشتغل فيه المؤسسة وتنتهي هذه العملية بتحصيل وتحليل ونشر المعلومات، أما الذكاء الاقتصادي فهو أشمل إذ يتضمن اضافة إلى نتائج العملية السابقة القيام بترجمة هذه المعلومات لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والمناورات التكتيكية بما يخدم

اهداف المؤسسة بالإضافة غلى التأثير في المحيط والمحافظة على الارث المعلوماتي للمؤسسة.(P .Candau , 1985, P40)

3- مراحل اليقظة الاستراتيجية:

لليقظة الاستراتيجية مجمعة من المراحل على أي مؤسسة أو منظمة المرور بها وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:(Laurant.H 1982, P53)

3-1-الحاجة إلى المعلومة: قبل الشروع في أي تطبيق لنشاط اليقظة الاستراتيجية على المؤسسة تحديد حاجاتها للمعلومات التي تفيدها في عمليات اتخاذ القرار، وإلا كان تبذير للوقت والجهد من خلال جمع معلومات أكثر من المراد، أو جمع معلومات ليس لها علاقة بالمطلوب، يعني أن المرحلة الأولى لليقظة الاستراتيجية تتطلب التحديد الدقيق للمعلومات المراد تحصيلها.

3-2-تحديد القائمين على اليقظة الاستراتيجية: في هذه المرحلة يتم تحديد الأفراد الذين سيقومون بنشاط اليقظة الاستراتيجية، ويتم هذا من خلال اختيار أفراد أكفاء يكونون على اتصال مباشر بمصادر المعلومات، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، وذلك بمعرفتهم الجيدة لمحيط المؤسسة، كما يجب أن يكونوا على درجة من التيقظ والانتباه، كما لايجب اهمال جانب التحفيز لهؤلاء الأفراد الذين اختيروا لهذا النشاط.

3-3-البحث عن المعلومات: ويتم جمع المعلومات من مصادر مختلفة داخلية أو خارجية، رسمية أو غير رسمية وتتمثل هذه المصادر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر فيما يلي:

- محيط المؤسسة من منافسين، زبائن وموردين.
- الكتب، المجلات، الملتقيات، الجرائد الرسمية.
- وسائل الاعلام المختلفة من تلفاز وجرائد وإذاعة.
- قواعد البيانات.
- المصادر الداخلية للمؤسسة

3-4-تحليل ومعالجة المعلومات: بعدتجميع البيانات والمعلومات يتم تنقيحها ومعالجتها وتحليلها، واختيار الأصلح منها حسب ما تم تحديده مسبقا من حاجات المؤسسة، وذلك من طرف شخص له خبرة في ذلك فهو الذي يختار المعلومات الصحيحة والمفيدة ويحللها على حسب الاحتياج.

3-5-نشر معلومات اليقظة:بعد تحليل وتنقيح المعلومات يتم نشرها للمصالح التي تحتاجها.

3-6-تقييم وتعديل الاستراتيجية: ويتم من خلالها استغلال ما سبق في تعديل وتقييم الاستراتيجية، على حسب المعلومات المتوصل إليها لتكييفها مع المعطيات الجديدة.

4-مميزات اليقظة الاستراتيجية: (Laurant.H 1982, P54)

- اليقظة الاستراتيجية سيرورة إرادية تتطلب التزاما قويا وحركيا من قبل الادارة وأعضاء التنظيم.
- معلومات اليقظة الاستراتيجية هي معلومات استباقية استشرافية من نوع الاشارات الضعيفة تسمح للإدارة بفهم جيد واستباق التغيرات المستقبلية لبيئتها.
- نشاط اليقظة الاستراتيجية يعرف كتطبيق خلاق حيث لا يمكن تعميم المعلومات انطلاقا من الاتجاهات البيئية.
- اليقظة الاستراتيجية سيرورة معقدة تشمل العديد من الممثلين والأعوان ذوي الكفاءات في هذا المجال.
- اليقظة الاستراتيجية تسمح بتحسس متغيرات المحيط، من أجل الاستعداد لمواجهته أو السير فيه من خلال اتخاذ القرارات المناسبة والمستشرفة مسبقا.
- الاستراتيجية: تساعد على اتخاذ القرارات المستمرة والغير متكررة، والتي لها تأثير على التنافسية والاستمرار.
- الذكاء الجماعي: يعني الذكاء الجماعي وجود مجموعة من الأفراد، تقوم بالملاحظات في المحيط وإعطائها معنى معين، والذي يمثل هدف العمل الجماعي حيث يكون بمقتضاه أعضاء المجموعة أو الفريق في اتصال وتفاعل في ظل كل الأشكال الملائمة، مع عدم تجاوز واحترام القواعد السلوكية لعمل المجموعة أو الفريق.
- المحيط: ليس محيط المؤسسة مفهوم مجرد أو شيئا إحصائيا، فهو مكون من عدة عوامل مؤثرة بطريقة علمية، لا سيما عند التكلم عن استهداف اليقظة الاستراتيجية.
- الإبداع تتضمن اليقظة الاستراتيجية تفسير المعلومة المستقصى عنها، والتي لا تصف أيا من الأحداث والأعمال المنفذة سابقا، وتسمح بصياغة الفرضيات وإنشاء رؤية مستقبلية.
- التنبأ: أي أن اليقظة الاستراتيجية تختص بتحليل المعلومة من أجل التنبأ بالمستقبل وايجاد الحلول.

5-أنواع اليقظة الاستراتيجية: (Laurant.H 1982, P55)

- **اليقظـة التجاريـة:** وهـي تهتم بالجانـب التسـويقي، أي كـل مـا يـرتبط بالعلاقـات والأنشـطة التجاريـة والطـرق التسـويقية، فهـي تركـز علـى اهتمامهـا بالزبـائن والموردين، فتسعى لمعرفة ما يؤثر في سلوك المستهلكين وحاجياتهم وكذا طرق ارضائهم والعلاقات التي تجمعها بمورديها.
- **اليقظة التنافسية:** هي النشاط الذي تتمكن من خلاله المؤسسة أن تحصر وتحدد منافستها الحالية أو المحتملة من زاوية اقتصادية ومالية، ويمكنها بذلك المقارنة المستمرة لقوتها وضعفها في شتى المجالات مع قوى المنافسين. ما يسمح لها باتخاذ القرارات المناسبة قصد تعزيز مكانتها في السوق.
- **اليقظة التكنولوجية:** هي النشاط الذي تراقب من خلاله المؤسسة البيئة العلمية والتكنولوجية المرتبطة بها، بغرض معرفة التطورات وكل ما هو جديد في الميادين التكنولوجية والمتعلقة بنشاط المؤسسة.
- **اليقظة المحيطية:** تهتم هذه اليقظة بمكونات المحيط الخارجية العامة، أي العوامل الغير مرتبطة مباشرة بالمؤسسة، وهي تشمل اليقظة الاجتماعية، اليقظة الاقتصادية، اليقظة السياسية، اليقظة التشريعية واليقظة الجيوساسية.

شكل رقم (1) مصفوفة سووت لأغراض التدقيق

مصفوفة سووت	الفرص O -ارتفاع مستوى الدخل -ارتفاع مستوى الذوق العام	التهديداتT -منافسة قوية تعدد حاجات المستهلك
أوجه القوة S -جودة المنتج -مساعدات الحكومة	التكيف بين S/O -أوجه القوة /الفرص أوجه القوة جودة المنتج الفرص ارتفاع مستوى الدخل	التكيف بين S/T أوجه القوة / التهديدات أوجه القوة جودة المنتج التهديد المنافسة الدولية
أوجه الضعف W جودة التسويق ضعف الجانب المالي الأفراد	التكيف بين W/O أوجه الضعف و الفرص أوجـــه الضـــعف لا توجـــد منتجات جديدة الفرص زيادة الإنفاق وارتفاع الدخل	التكيف بين W/T أوجه الضعف لا توجد منتجات جديدة التهديد تعدد حاجات المستهلك

- المصدر: عايدة سيد خطاب، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في ظل إعادة الهيكلة، الاندماج، مشاركة المخاطر، دار شركة الحريري للطباعة، ص 37

II- نظام المعلومات:

يعتبر نظام المعلومات، مجموعة من الأفراد والمعدات والبرامج وشبكات الاتصالات وموارد البيانات والتي تقوم بتجميع وتشغيل وتوزيع المعلومات لمساندة اتخاذ القرارات والتعاون والرقابة داخل المؤسسة.

1-تعريف المعلومة:

المعلومة هي المادة الأساسية التي تبنى عليها الاستراتيجية، والتي أصبح دورها ينمو ويتسع أكثر فأكثر في بناء المجتمع ككل، والمعلومة تستطيع أن تكون صورة، رقم، أو أي معطيات من شأنها أن تكون المادة الخام قبل علاجها لاتخاذ قرارات.

هي بيانات يتم تنظيمها وتبادلها.(Jacques Renard, 2007, PP26 ,2).

هي مجموع البيانات المنظمة والمعروضة بشكل يجعلها ذات معنى للشخص الذي يستلمها، لذلك فإن للمعلومات قيمة حقيقية للمستخدم، وتقدم إضافة للمعرفة الموجودة لديه حول ظاهرة أو حدث أو مجال معين، فالمعلومات تخبر الشخص بشيء ما لا يعرفه أو لا يتوقعه.

المعلومات هي البيانات بعد استخدامها وتناولها وقد تكون عن الأماكن أو عن الأشياء أو عن الناس وتكتسب من خلال البحث، القراءة، الاتصال بين الأفراد أ اتصال الانسان مع مصدر من مصادر المعلومة.

هي منتجات ومخرجات البيانات التي يتم تشغيلها ومعالجتها، وتشير المعلومات إلى ناتج تشغيل البيانات التي تصنف احدى العمليات التي تقع في المؤسسة، واخراجها في شكل له معنى للمستفيد منها وبما يتفق مع احتياجاته والفائدة المنتظرة منها.

2-مصادر المعلومة:

وهذه المصادر يمكن تقسيمها حسب الطرق التي من خلالها تصل المعلومات إلى معلومات رسمية ومعلومات عبر غير رسمية، وكذا يمكن تقسيمها حسب كونها داخلية أو خارجية.(Abd elwaheb ait razouk et Bayad Mohamed , 2008,p 29.).

المعلومات الرسمية: وهي المعلومات الواردة عبر المواقع والقنوات الرسمية، كالكتب، المجلات العلمية، المراسلات الإدارية، المنشورات الرسمية الخ...

- **المعلومات غير الرسمية:** هي المعلومات الواردة من خلال التواصل مع الغير، كاتصال المؤسسة مع زبائنها أو مورديها، او التواصل مع خبراء واشخاص لهم اضطلاع بالموضوع المراد اتخاذ قرار فيه.

- **المعلومات الداخلية:** وهي المعلومات الناشئة والمتداولة داخل المؤسسة نفسها، سواء كانت انتقال هذه المعلومة من أسفل إلى أعلى الهيكل السلمي، أو العكس في شكل قرارات أو توصيات.
- **المعلومات الخارجية:** وهي المعلومات الواردة غلى المؤسسة من الخارج أي من البيئة المحيطة بالمؤسسة، سواء عبر الطرق الرسمية أو الطرق الغير رسمية.

3-أهمية المعلومة:

لقد أصبحت للمعلومات دور هام جدا في الوقت الراهن نظرا للمحيط المتغير الذي أصبحنا نعيش فيه، فسرعة التغييرات التي تحدث وكثرة الاحداث، جعلت من عمليات اتخاذ القرارات في المؤسسات أمر صعب.

ومن أجل استمرار المؤسسات في هذه المتغيرات الهائلة أصبح من الواجب عليها تبني نظام معلوماتي فعال، من أجل توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ قراراتها الاستراتيجية والتكتيكية في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة التي تضمن لها البقاء، وفقا لما يجري في محيطها القريب والبعيد.(عبد الرزاق محمد قاسم 2006، ص 14).

4-خصائص المعلومة الجيدة:

- **الدقة:** يعني أن تكون المعلومة في الصورة الصحيحة خالية من الأخطاء، حتى يمكن الاعتماد عليها في تقدير احتمالات المستقبل ومساعدة الادارة في تحديد الحال الراهن وامكانية اتخاذ القرارات المناسبة لتلك الحالات، وتقاس دقة المعلومات بنسبة المعلومات الصحيحة إلى تلك الواردة إلى المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، فكلما كانت نسبة المعلومات الصحيحة أكبر كانت أكثر دقة.
- **التوقيت:** وهذا يعني أن المعلومة الجيدة يجب ان تصل إلى المستخدم في الوقت المناسب، من اجل استخدامها في عملية اتخاذ القرار السليم، إذ أن هذه المعلومات تفقد من قيمتها كلما تأخر وصولها، اذ يجب أن تتميز بالتجديد والحداثة وفورية الوصول.
- **الشمول:** ذلك أن تشمل المعلومة مجموع الحقائق المتصل بالموضوع المراد استخدامها فيهن لتسهيل عملية استخدامها من أجل اتخاذ القرار الموائم، ولا يعني ذلك الحشو الزائد في المعلومة وايصالها بمعطيات زائدة ليس منها نفع لمستخدمها.

- **عدم التحيز:** وهو بقاء المعلومة على طبيعتها الحيادية، وعدم تحييزها لوضع معين أو لصالح أفراد معينين أو حالة مرادة، عند معالجتها من مجرد بيانات وتحويلها إلى معلومات.
- **عدم التعقيد:** وهي أن تكون المعلومات مبسطة تخلو من التعقيدات والحشو الزائد الذي يصعب استخدامها في عملية اتخاذ القرارات.
- **المرونة:** يعني أن تكون المعلومة مناسبة يمكن استخدامها في وضعيات وحالات متعددة، ومن طرف أشخاص عدة.
- **الوضوح:** أن تكون المعلومات خالية من الغموض، متكاملة ومتناسقة مع بعضها، خالية من الغموض، ليس بها تعارض أو تناقض، تعطي المعنى المراد بالصورة التيتفي باحتياجات المستفيدين، وتساعد على اتخاذ القرار بسهولة.(Chantal Bussenault, Martine Prelet, 2006,p133).

الشكل رقم(2): فعاليات نظام المعلومات

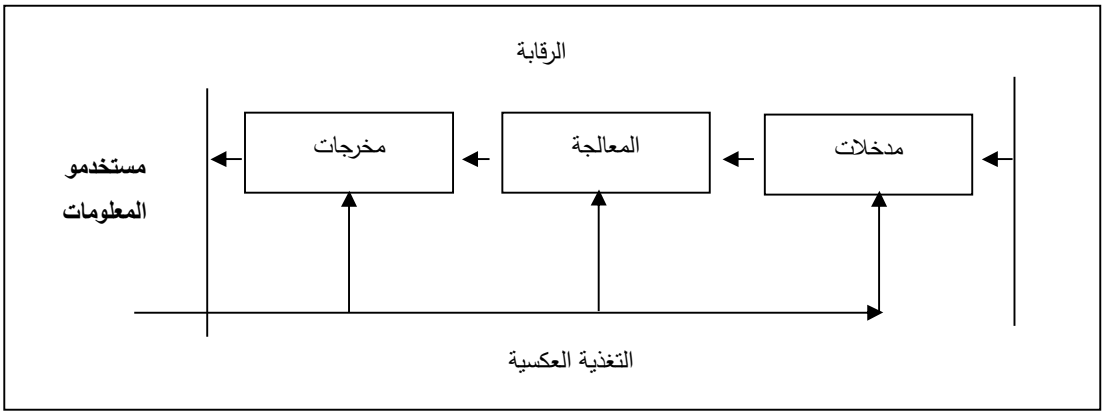

- المصدر: عايدة سيد خطاب، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في ظل إعادة الهيكلة، الاندماج، مشاركة المخاطر، دار شركة الحريري للطباعة، ص 96.

المحور الثالث:مساهمة اليقظة الاستراتيجية لتحسين نظام المعلومات بالإدارة الجمركية

أولا: نظام اليقظة والتدقيق في الإدارة الجمركية

نظرا للتغيرات في التوجهات الاقتصادية التي شهدها وما زال يشهدها الاقتصاد الوطني فقد أثر ذلك على توجهات الادارة الجمركية الجزائرية لتطوير وتحسين اداءها لمواكبة تلك التغيرات في جميع المحالات وخاصة مجال تكنولوجيا نظام المعلومات فمنذ سنوات التسعينيات تبنت العديد من الخطط الاستراتيجية لعصرنتها اخرها الخطة المنتهجة 2016-

2019 واستخدمت في ذلك العديد من ادوات التشخيص واليقظة والتدقيق في مختلف المجالات.(زياد عبد الكريم القاضي، 2010، ص 32).

ثانيا: التفكير الاستراتيجي بالإدارة الجمركية

تبنت الادرة الجمركية منذ سنوات التسعينيات العديد من الخطط الاستراتيجية والتي كانت تركز في مجملها على تنمية وتطوير العمل الجمركي وتحسين ظروفه وتطوير ادائه من العديد من النواحي خاصة التكنولوجية والتنظيمية التشريعية والبشرية الاجتماعية اذ تكونت قنعة لدى القائمين على هذا القطاع الحساس ان العنصر البشري يعتبر من بين اهمية العناصر المؤثرة في تنمية وتطوير القطاع.

والخطة الاستراتيجية الاخيرة 2016-2019 جاءت بالعديد من النقاط المهمة التي سوف تساهم دون شك إذا ما تم الالتزام بها في تحسين علاقة الادارة الجمركية مع شركائها من داخل الادارة وخارجها وسوف تشهد خلال ذلك قفزة نوعية نحو تحسين الخدمات المقدمة من خلال التناسق بين مختلق عناصره.

ثالثا: دور اليقظة الاستراتيجية والتدقيق الاستراتيجي في تحسين اداء الادارة الجمركية

يختص كل من التدقيق الاستراتيجي واليقظة الاستراتيجية في المعلومات الاستراتيجية فاليقظة تعمل على رصد المعلومة والتدقيق يعمل على التأكد من صحتها وسلامتها وصدقها حتى يتمكن من استغلالها بشكل أفضل ويؤدى استخدامها بهذا الشكل الى تقليل الاخطاء وبالتالي الى نجاح الاستراتيجية في بلوغ الاهداف المسطرة.

تكتسي المعلومات بالإدارة الجمركية أهمية كبيرة نظرا لخصوصيتها فالمعلومة في الادارة الجمركية وفي جميع المستويات تشكل وفرات نقدية هامة سواء للمتعاملين الاقتصادين او لخزينة الدولة لذلك فان الإدارة الجمركية انتهجت استراتيجية مهمة في هذا المجال والتي تتمثل خطوطها العريضة في الفعالية في:(عبد الرزاق محمد قاسم، 2014، ص ص15،16).

الحفاظ على الاقتصاد الوطني وحماية المجتمع والمستهلكين.

- ✓ حماية حقوق المتعاملين الاقتصادين الوطنيين لجعلهم أكثر تنافسية بتطبيق الإجراءات الجمركية من تسهيلات وتحفيزات.
- ✓ توفير الشروط المناسبة للمتعاملين الأجانب لتشجيع جذب الاستثمار الأجنبية المباشرة لمكافحة البطالة وزيادة الانتاج.
- ✓ مكافحة التهريب والغش وكل الظواهر السلبية التي تنخر الاقتصاد الوطني.

طبعا كل ذلك باستخدام العديد من الوسائل منها القانونية التشريعية كالصرامة في تطبيق القانون الجمركي واجراءات تسهيلية وتحفيزية وتسيير المخاطر مثل الرواق الاخضر وأنظمة اقتصادية جمركية كالمتعامل الاقتصادي المعتمد انظمة التخزين و التحويل والنقل و أنظمة خاصة....الخ.

بالإضافة الى ذلك فهناك مبادرة تتمثل في تحديث وتطوير النظام الالي للإعلام للجمارك بما يتماشى ومتطلبات التحديات الراهنة للجمارك الجزائرية وللاقتصاد الوطني.

كل هذه التحديات وأخرى يجدب العمل على مسايرتها ورصدها والتدقيق في المعلومات الخاصة بها حتى تبني استراتيجية متكاملة ومتناسقة ومتناغمة داخليا وخارجيا ومتابعة تنفيذها تنفيذا دقيقا لاكتشاف كل الاختلالات والعراقيل في الوقت المناسب لعلاجها.

رابعا: رقابة وحماية البيانات

قد تحدث أخطاء في البيانات التي تدخل للتشغيل وقد تفقد البيانات أو يتم التلاعب في السجلات أثناء التشغيل، ولذلك فإن أحد الوظائف الهامة لنظم المعلومات هو حماية البيانات من التلاعب والتأكد من دقة البيانات وبالتالي دقة المعلومات، والخطوة الخاصة بالمصادقة تعتبر خطوة رقابية لازمة خلال عملية تجميع وتشغيل البيانات.(تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2011.)

شركاء إدارة الجمارك الجزائرية ومستويات استعمالهم لليقظة الاستراتيجية والتقدم التكنلوجي

يجدر بنا قبل الحديث عن شركاء الإدارة الجمركية ومدى جاهزيتهم، أن نشير إلى أن مهام إدارة الجمارك وتشعباتها جعلها على علاقة بكثير من الإدارات والهيئات والشركات، لكن وجب التفريق – في نظرنا – بين مفهوم الشراكة، فالتعاون بين المصالح يمتد لكثير من الوزارات سواء مصالحها المركزية أو المصالح الخارجية أو الهيئات والمراكز التابعة لها وسواء تعلق الأمر بالإجراءات الإدارية المسبقة والرخص كما هو الشأن بالنسبة مثلا لوزارة الصناعة أو البريد والمواصلات أو وزارة الصحة، كما نجد وزارات متدخلة في الإجراءات قبل الجمركة كما هو الشأن بالنسبة لوزارة التجارة والفلاحة أو على مستوى المتابعة القضائية بالنسبة لوزارة العدل، وهذا التعاون يسير بخطى فعالة خاصة في ظل سعي إدارة الجمارك لربط تدريجي لكل المصالح التي يمكن التعاون معها من أجل الوصول إلى جمارك رقمية.

أ أما الشراكة التي نحن بصدد التطرق إليها تعني صلب المتدخلين المباشرين والفاعلين الرئيسيين في السلسلة الإمدادية سواء كانوا أطرافا مباشرة أو غير مباشرة، فالسلسلة

الامدادية في التجارة الدولية نعني بها كل المتدخلين في تفعيل الحركة الدولية البضائع من التعاقد إلى الجمركة مرورا بإجراءات البنكية والنقل والتأمين والشحن والتفريغ، وهنالك أطراف مباشرة ورئيسية في السلسلة الامدادية وهم المستورد والمصدر والبنك التجاري وأما الأطراف غير المباشرة فهم الناقلون ووكلاء الشحن والعبور وشركات التأمين والمؤسسات.

الأطراف المباشرة في السلسلة الإمدادية.(محمد مسعي، 2016، ص23).

أولا-البنوك التجارية

إن للبنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة الدور المحرك في حركية الاقتصاد ومناعته ،فهي المسؤولة عن منح القروض الاستثمارية وتحويل الترحيلات المالية وتصفية فواتير الشراء الأجنبية ولذلك حرصت السلطة الوصية بالاشتراك مع الفاعلين المصرفيين على تبني العصرنة خصوصا على مستوى تكنولوجيات المعلومات، وذلك في إطار الورشة المفتوحة لتطوير القطاع المصرفي، ونظرا لزيادة النشاط البنكي وحصة البنوك في الاقتصاد الوطني وتعاظم المخاطر البنكية من جراء التعامل الوثائقي قام بنك الجزائر بإشراف منه وتحت وصايته لإنجاز مشروع شبكة للدفع ما بين البنوك المتخصصة PIS، وقد جاء كثمرة اتفاق بين وزارة المالية ووزارة البريد والمواصلات، ثم إنشاء شركة التعاملات البنكية والنقدية المشتركة SATIM تحت إشراف بنك الجزائر وتسييره والتي قامت بدورها بإنشاء الشبكة النقدية ما بين البنوك RMI لتسوية المعاملات ما بين البنوك، بالإضافة إلى مشروع البطاقة البنكية . CIB والبطاقات البنكية الدولية VISA ونظام تسوية المدفوعات ARTS وتفعيل نظام المقاصة المصرفية مابين البنوك ATCI. كما تم إدخال الإعلام الألي على جميع عمليات التجارة الخارجية إلى جانب دخول خدمة Swift والتي تقوم على التأمين والسرعة وتستعمل في أكثر من مجال من بينها التمويل التجاري والشيكات السياحية والرسائل الإدارية.

أما على مستوى تأطير عمليات التجارة الخارجية سعت البنوك التجارية بتوجيه من بنك الجزائر إلى التقليل من التعاملات الوثائقية والتوجه نحو مسايرة تكنولوجيا المعلومات والتقليل من مخاطر الغش من طرف المتعاملين في مجال التجارة الخارجية وذلك بإبرام المديرية العامة للجمارك اتفاقية مع جمعيات البنوك والمؤسسات المالية في مارس 2014 حيث تخص تبادل المعلومات والتي على ضوئها قامت البنوك التجارية وعلى نفقاتها بوضع نظام الكتروني وربطه بالمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للمدرية العامة للجمارك. وذلك قصد التكفل بمشكل التأخر الحاصل في وصول نسخ من التصريحات الجمركية الخاصة بالبنك.

ثانيا -المتعاملون الاقتصاديون

إذا كانت التشريعات المؤطرة للتجارة الخارجية لا تفرض التزامات على عاتق المستوردين أو المصدرين، إلا أن ضرورات العمل التجاري ومحاولة مواكبة التطور الحاصل في مجال المعلوماتية والبحث عن الموردين أو البحث أن أسواق في الخارج فرض ثقافة معلوماتية جديدة، فنجد هنالك كثير من المستوردين أو المصدرين لهم مواقع على الانترنت لتسويق بضائعهم أو يلجئون إلى تطبيقات الهواتف الذكية للتواصل مع زبائنهم أو موردهم إلى جانب استعمال وسائط الاتصال الحديثة مثل الفيسبوك والتويتر...

جدول رقم (01): طبيعة تكنولوجيا ونظم المعلومات لدى شركاء إدارة الجمارك

الشركاء	النتائج المحتملة الاندماج المعلوماتي						
	تقليص الآجال	التسهيلات	تبسيط الإجراءات	تسيير مخاطر	مراقبة حركة رؤوس الأموال	رقابة بعدية	مكافحة الفساد	زيادة الربحية
البنوك التجارية	×	×			×	×	×	×
المتعاملون الاقتصاديون	×	×	×	×	×	×	×	×
وكلاء الشحن	×	×	-	×	×	×	×	×
الوكلاء المعتمدون لدى الجمارك	×	×	×	-	×	×	×	×
شركات التأمين	×	-	-	-	-	×	×	×
شركات النقل	×	-	-	-	×	×	×	×
المؤسسات الموانئية	×	-	×	-	×	-	-	×

المصدر: عروسي عاشور، **مدى جاهزية شركاء إدارة الجمارك لمواكبة الرقمنة:** مداخلة في الملتقى الوطني اليقظة الإستراتيجية ونظم المعلومات: أي إسهام لتعزيز العلاقة بين الجمارك وشركائها، المدرسة الوطنية للجمارك، وهران، 2016، ص 7.

الأطراف غير المباشرة في السلسلة الامدادية

أولا -شركات التأمين والنقل

أ -شركات التأمينيعتبر التأمين ضمان للأخطار التي تتعرض لها البضائع عبر الطرق البرية والجوية والبحرية والسكك الحديدية، كما يغطي أيضا الأضرار والخسائر المادية

اللاحقة للبضائع أثناء نقلها وفي بعض الأحيان أثناء عملية الشحن والتوزيع،وشركات التأمين في الجزائر تعمل تحت وصاية وزارة المالية ويأتي الطلب على تأمين الواردات والصادرات في المرتبة الرابعة خصوصا مع الانفتاح الذي عرفته الجزائر على مستوى اقتصادها، ودخول شركات التأمين الأجنبية إلى الجزائر في إطار الشراكة، وعلى الرغم مما يمكن أن يلعبه قطاع التأمين من دور هام في الناتج الاقتصادي إلا أننا نجدها مازالت بعيدة نسبيا على مواكبة التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا النظم المعلومات، إذ نجدها تفتقد إلى نظام معلوماتي يربط بين شبكات التأمين، كما أن لهذه الشركات مواقع على الواب تقوم بالتعريف بالشركة وتعرض أهم خدماتها وتحفيزاتها في مجال التأمين إلى جانب استخدام تكنولوجيا المعلومات كالحواسيب ، وبعض نظم المعلوماتية المصلحية والربط الإلكتروني الوطني للوكالات المحلية بالشركة الأم.

ثانيا-الناقل: تلعب عملية النقل دورا محوريا في عمليات التجارة الخارجية، وتظهر أهميتها أكثر في تأثيرها على سعر البيع النهائي.ونظرا لتكلفتها الكبيرة، وكون المؤسسات لا تتوفر على الإمكانيات المادية والمالية الضرورية لتنظيم عمليات النقل الدولي، فإنها توكل المهمة في أغلب الأحيان لمؤسسات نقل خاصة، وباعتبار أن أكثر من 95% من المبادلات التجارية الخارجية تتم عبر البحر فأننا نجد كل شركة بحرية لها مواقع على الواب تعرف فيه بالشركة بمنتجاتها الخدماتية، كما تتيح لزبائنها عبر تطبيق يسمح لهم بتتبع البضاعة محل الحركة الدولية من ميناء الانطلاق إلى ميناء الوصول، ولشركات النقل أهمية بالغة لدى إدارة الجمارك خاصة إذا كانت لها موانئ جافة تسير من طرفها فهي تخضع لدفتر الشروط المنصوص عليه في المقرر المؤرخ في 2011/03/27 المتعلق بالموانئ الجافة والذي تنص مادته 06 (المرسوم التنفيذي رقم10-288 المؤرخ في 14نوفمبر2010. ص 46).بأن يكون الميناء الجاف مجهز بمعدات الإعلام الألي والاتصالات إضافة إلى ربطه بنظام الإعلام والتسيير للجمارك SIGAD

ثالثا: وكلاء الشحن والعبور

أ-وكيل الشحن:

هو شخص طبيعي أو معنوي مسؤول بشكل دائم أو مؤقت لأداء نشاط باسم ونيابة عن مالك السفينة أو مستأجر السفينة ولمزاوله هذه المهنة يجب الحصول على اعتماد من وزارة النقل وفق شروط المرسوم التنفيذي رقم 09-193 المؤرخ في 2009/05/12. (المرسوم التنفيذي رقم10-288 المؤرخ في 14نوفمبر2010.المتعلق بالأشخاص المؤهلين بالتصريح المفصل بالبضائع ج ر العدد 71 المؤرخة في 24نوفمبر 2010).

كما أن المرسوم التنفيذي رقم -365 مؤرخ في 2014/12/15 (المرسوم التنفيذي رقم رقم 12-93 المؤرخ في 01مارس2012).

يحدد كيفيات الحسابات الانتقالية أو الحسابات الجارية الانتقالية وسيرها ومراقبتها وكذا شروط استئجار البواخر الأجنبية والتي نصت المادة 32 منه على أنه (يجب على وكيل السفينة الاحتفاظ بكل الوثائق الثبوتية التي استعملت كأساس لإعداد الحسابات الانتقالية طبقا لأجال حفظ الوثائق المنصوص عليها في القانون التجاري وجعلها في متناول الأجهزة المكلفة بمراقبة الصرف وعمليات التجارة الخارجية.

كما نص المرسوم على أنه يجب على المجهز /الناقل الوطني أن يرسل في كل سداسي إلى بنك الجزائر مديرية الصرف بيانا شاملا مصادقا عليه من طرف بنك التوطين للترحيلات المنجزة، ونظرا لأهمية وخطورة عمل مجهزي السفن خاصة ما تعلق منها بالترحيلات إلى الخارج كان من الأنسب إدراج مادة في المرسوم التنفيذي السالف الذكر تلزم مجهزي السفن بنظام معلوماتي محاسباتي وربطه باللجنة المنصوص عليها في المادة 33 منه وببنك الجزائر لأكثر تثبت ومراقبة في مجال الترحيلات المالية إلى الخارج.

ب-وكيل معتمد لدى الجمارك:

يعتبر الوكيل المعتمد لدى الجمارك الشخص المؤهل للقيام بإجراءات الجمركة لصالح الغير -حسب المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 10-288 المؤرخ في 2016/11/14 (المرسوم التنفيذي رقم 14-365 المؤرخ في 15 ديسمبر2014)المتعلق بالأشخاص المؤهلين بالتصريح المفصل للبضائع – يعتبر وكيلا لدى الجمارك ليقوم لصالح الغير بالإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصريح المفصل بالبضائع على كل التراب الوطني وفي مجال المعلوماتية لقد نصت المادة 10 من نفس المرسوم التنفيذي على أنه يتعين على كل وكيل معتمد لدى الجمارك أن يحوز خط اتصال عن بعد مع نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك بالاشتراك سنوي إلى جانب وجوب توفر مكتب الوكيل المعتمد على الوسائل الضرورية للعمل ومنها الحواسيب وأجهزة الاتصال، وسعيا من الوكلاء للاتصال بزبائنهم والتعريف بأنفسهم وضع البريد الإلكتروني تحت تصرف الزبائن إلى جانب حساب على مواقع التواصل الاجتماعي والاستعانة ببعض التطبيقات المعلوماتية على الهواتف الذكية.

رابعا: المؤسسات المينائية:

إن للمؤسسات المينائية خصوصا البحرية المكانة المميزة في حيز تدفق البضائع على وجه الخصوص إلى جانب مساهمتها في الحركية الاقتصادية لأي بلد ، في الجزائر المؤسسات المينائية تعرف حركية فيما يخص عصرنة وتحديث وسائل العمل، خاصة من

وسائل شحن وتفريغ البضائع إلى جانب توسعة الأرصفة البحرية، والتوجه نحو تخصص هذه الأرصفة زيادة على الدخول في شركات مع مؤسسات مينائية عالمية كم هو الشأن بالنسبة للمؤسسة المينائية لكل من الجزائر وجنجن مع موانئ دبي العالمية إلا أن هذا لايمنع من وجود اهتمام متزايد ولو بوتيرة بطيئة بالعصرنة المرتبطة بتكنولوجيا نظم المعلومات وذلك يبدو جليا من خلال بعض التجارب التي يمكن أن تكون منطلقا للتعميم مثل: (عبد الناصر عز الدين،2015 ص97).

- تطبق نظم المعلومات بمحطات التشغيل بشكل كامل في ميناء الجزائر وعنابة وبشكل جزئي في موانئ سكيكدة وجنجن وعنابة.

-تطبق نظم المعلومات في إدارة السلطات الموجودة بالميناء بشكل كامل في موانئ الجزائر ومستغانم وعنابة وبشكل جزئي في والغزوات وأرزيو.

-يوجد مركز لربط نظم المعلومات بمجتمع الميناء في ميناء سكيكدة وميناء الجزائر ووهران.**المحور الرابع: نتائج وتوصيات**

أصبح التدقيق الاستراتيجي واليقظة الاستخراجية حقيقة فعلية لتلبية احتياجات مسؤولي المنظمات في ضمان مدى مطابقة منظماتهم للمعايير الخارجية والداخلية وجودة المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات، كما يساهم في توضيح الرؤية لهم حول ما مدى فعالية القرارات المتخذة لتحسين وتطوير الخدمة المقدمة للشركاء الاجتماعين وأصحاب المصلحة.

في ضوء هذا التحليل يمكن استخلاص بعض النتائج والتوصيات كما يلي:

أولا: النتائج

1-إن الإدارة الجمركية تواجه تحديات كبيرة تفرضها التطورات الاقتصادية التي يشهدها عالمنا اليوم وحتى تتمكن من مواجهة هذه التحديات، لا بد وأن تتحرك بصورة ديناميكية، وبنبنشاط استثنائي شامل، يتعلق بمتابعة تحديث إدارتها، وبتخفيض تعريفتها، وتبسيط إجراءاتها. فالجمارك بصورة عامة هي بوابة التجارة الخارجية، فإما أن تكون عنصر تسييروتسهيل للتجارة وبالتالي تنسجم مع التوجهات العالمية، وإما أن تكون عنصر إعاقةبالتالي تغرد خارج السرب، وتتعارض مع التوجهات العالمية، وبالتالي فإن الأحداثستتجاوزها، وسيؤدي إلى أضرار كبيرة في الاقتصاد الوطني.

2-لكي تقوم مؤسسة الجمارك بدورها كما ينبغي في ظل اقتصاد السوق، يجب أن نتغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجهها، ومن بينها نقص الإمكانيات والوسائل اللازمة لتمكين الأعوان الجمركيين من أداء مهامهم. وعدم استغلال الكفاءات المهنية المؤهلة في هذا الميدان. وعدم توفر الوسائل التكنولوجية التي تساعد على تقييم البضائع.

3-أن عصرنة الإدارة الجمركية لتتماشى ومتطلبات اليقظة الاستراتيجية تتطلب تظافر الجهود من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

4-تشير اليقظة الاستراتيجية والتدقيق إلى مجموعة الأنظمة العلمية والإدارية المستخدمة في تناول ومعالجة المعلومات وتطبيقاتها وتفاعلها مع مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ثانيا: -التوصيات:

1-ترسيخ مفهوم اليقظة ومراحلها لجميع مستخدمي الإدارة الجمركية، نظرا لما توفره هذه الخدمة من معلومات استراتيجية متأكد منها، وخاصة توصيلها في وقت قياسي لصناع القرار.

2-تعميم هذه الخدمة على مستوى المديريات الجمركية وعلى مستوى جميع الولايات.

3-تكوين شبكة انترنت خاصة بالإدارة الجمركية فقط تحتفظ بكافة المعلومات وتسهل تداولها فيما بينها.

4-ضرورة إجراء تربصات قصيرة وطويلة المدى للموارد البشرية الخاصة بالإدارة الجمركية.

5-تعميم إدخال الرقمنة للإدارة الجمركية لتمس جميع فروع الجمارك الجزائرية عبر التراب الوطني.

6-ضرورة استغلال التطور الذي يعيشه العالم في مجال الاتصالات وخاصة التدفق العالي للأنترنت.

7-إدخال العصرنة والحداثة في التعاملات الجمركية ومسايرة التكنولوجيا الحديثة قصد مواكبة الأحداث العالمية.

8-ضرورة تحسين الفهم لكيفية تفاعل التكنولوجيا مع اليقظة الاستراتيجية وغيرها من العوامل المهمة للتنمية (المكملات المناظرة).

9-ضرورة منع الاحتكار وفتح المنافسة أمام كل المؤسسات.

10-ضرورة توفر المعرفة التقنية عند العمال لكي تزيد اليقظة الاستراتيجية والتدقيق والتكنولوجيا من انتاجيتهم.

11-يجب أن تكون خدمات الانترنيت متاحة للجميع وبتكلفة مقبولة ومشجعة من الأولويات العالمية، كون أن هناك زيادة في استخدام الانترنيت بمعناها الواسع زيادة سريعة، لكنها ليست متاحة للجميع.

12-ضرورة تدعيم النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتكنولوجيات ونظم المعلوماتية والسهر على تطبيقها.

13-حث الشركاء وكل المتدخلين على الأخذ بالرقمنة كوسيلة فعالة للأداء المتعلق بعبور وجمركة البضائع وانتقال الأموال من وإلى الخارج، وطريق أنجع للربحية بمختلف أبعادها

14-توسيع نشر الوعي بأهمية تكنولوجيات ونظم المعلوماتية

15-العمل على خلق شراكة معلوماتية وطنية تكون نواة لإقتصاد معرفي حقيقي

16-الحرص على تأمين نظم المعلوماتية من كل الأخطار.

17-مراجعة وتحيين واستحداث نصوص تشريعية وتنظيمية من شأنها استيعاب الانعكاسات والمنازعات الناتجة عن تطبيق تكنولوجيات نظم المعلوماتية.

18-إن التطبيق الواسع والمنسجم لتكنولوجيات نظم المعلوماتية له تأثير واسع على مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال ومكافحة تهريبها وكذا المساهمة الفعالة في نجاعة الإجراءات وربح الوقت والتقليل من ظاهرة الفساد.

قائمة المراجع:

1-اشوك شاندا وشلبا كويرا ترجمة عبد الحكيم الخزامي، استراتيجية الموارد البشرية، دار الفجر للنشروالتوزيع،2002، ص33.

2-تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2011.

3-خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2007، ص 166.

4-عايدة سيد خطاب، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في ظل إعادة الهيكلة، الاندماج، مشاركة المخاطر، دار شركة الحريري للطباعة، 2003، ص4.

5-عيدة سيد خطاب، مرجع سابق، ص5

6- عبد الناصر عز الدين، تحديات العمل الجمركي في الشق الرقابي،منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورومغاربي الندوة الدولية حول عصرنة الإدارة الجمركية،جامعة فرحات عباس سطيف 2015.

7-عبد الرزاق محمد قاسم " تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية "، دار الثقافة، دمشق، 2006، ص 14.

8-عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سابق،ص ص15،16.

9-كرسبين سيمون، ترجمة خالد العامري، المحاسب ودوره في الإدارة الاستراتيجية، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة،2008، ص 69.

10-كرسين سيمون، المرجع السابق ص14

11- مراد يونس وعبد الحميد مرغيث،مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، جامعة جيجل أفريل 2016.

12-محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 2016/10، ص23.

13-المرسوم التنفيذي رقم10-288 المؤرخ في 14نوفمبر2010.المتعلق بالأشخاص المؤهلين بالتصريح المفصل بالبضائع ج ر العدد 71 المؤرخة في 24نوفمبر 2010 الجزائر، ص 46.

14-المرسوم التنفيذي رقم10-288 المؤرخ في 14نوفمبر2010.المتعلق بالأشخاص المؤهلين بالتصريح المفصل بالبضائع ج ر العدد 71 المؤرخة في 24نوفمبر 2010 الجزائر.

15-المرسوم التفيذي رقم رقم 12-93 المؤرخ في 01مارس2012 المحدد لشروط وكيفيات الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك ج رالعدد14 المؤرخة في 07مارس 2012، الجزائر.

16-المرسوم التنفيذي رقم 14-365 المؤرخ في 15 ديسمبر2014 يحدد كيفيات فتح الحسابات الانتقالية أو الحسابات الجارية الانتقالية وسيرها ومراقبتها وكذا شروط استئجار البواخر الأجنبية، الجريد الرسمية العدد74 المؤرخ في 25 ديسمبر2014

17-زياد عبد الحليم واخرون، نظام المعلومات في الرقابة والتدقيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2011، ص15.

18-زياد عبد الكريم القاضي، " تصميم نظم المعلومات الإدارية المحاسبية "، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر، 2010، ص 32.

19-Ait el hadj S, L'entreprise face à la mutation technologique, Edition organisation, 1993, p 89

20-Abd elwaheb ait razouk et Bayad Mohamed , gestion stratégique des ressources humaines une relecture de la performance en relation avec l'audit social et la gouvernance des entreprises, Maroc, 2008,pp 29.

André21- André Boyer et autres, Panorama de la Gestion RessourcesProduction- Finance- Ressources humaines- Stratégie, Les éditions d'organisation, Paris, France,1997 ,P247

22-Baumard ph, stratégie et surveillance des environnements concurrentiels , edition masson ,Paris, p20 ;

23-Chantal Bussenault, Martine Prelet, " economie et gestion de l'entreprise", librairie vuibert,4éme éditon,2006,p133

24-Jacques Renard, Théorie et pratique de l'audit interne, 6eme édition, édition d'organisation, PARIS, 2007, PP26 ,27

25- Labonde D et Legendre R , etapes d'un processus de veille, www.mmedium.com

26- P .Candau , l'audit social méthodes et techniques pour un management efficace, Vuibert gestion, paris, 1985, P40

27-Laurant.H , la Pratique de l'Audit, économica, Paris, France , 1982, P53

28-P.Candau, op cit, p50.